شركة دار المركبة لتأجير السيارات
س.ت. C.R. 1010386224
رقم الغرفة التجارية C.C.NO. 355136
الرقم الضريبي VAT NO.: 310809801200003

تقرير لجنة المراجعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

السادة/ مساهمي شركة دار المركبة لتأجير السيارات حفظهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسر لجنة المراجعة بشركة دار المركبة لتأجير السيارات أن تقدم لمساهمي الشركة الكرام تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، وذلك عملًا بالمتطلبات النظامية ذات العلاقة، وبما يتضمن ملخصًا لأبرز أعمال اللجنة خلال العام، ورأيها في مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية والرقابة المالية وإدارة المخاطر في الشركة، وذلك في حدود اختصاصات اللجنة ومسؤولياتها الإشرافية.

وقد مارست اللجنة أعمالها من خلال مراجعة ومناقشة الموضوعات الداخلة ضمن نطاق اختصاصها، بما في ذلك القوائم المالية الأولية والسنوية، وتقارير وملاحظات المراجعة الداخلية، وأعمال مراجع الحسابات الخارجي، ومتابعة الإجراءات التصحيحية ذات العلاقة، إضافة إلى متابعة الجوانب المرتبطة بالحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر بصورة عامة.

أولًا: اجتماعات اللجنة

عقدت لجنة المراجعة خلال عام 2025م عدد (3) اجتماعات، ناقشت خلالها الموضوعات المعروضة عليها ضمن اختصاصاتها، بما في ذلك مراجعة القوائم المالية، ومتابعة أعمال المراجعة الداخلية، ومناقشة ملاحظات مراجع الحسابات الخارجي، ومتابعة ما يتم اتخاذه من إجراءات تصحيحية بشأن الملاحظات ذات الصلة.

ثانيًا: التقارير المالية

قامت اللجنة بدراسة ومراجعة القوائم المالية النصف سنوية والسنوية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، وناقشتها مع الإدارة التنفيذية والإدارة المالية ومراجع الحسابات الخارجي، بما في ذلك السياسات المحاسبية المطبقة، والتقديرات المحاسبية الجوهرية، وأي موضوعات مهمة أو غير اعتيادية قد يكون لها أثر على التقارير المالية. كما ناقشت اللجنة ملاحظات مراجع الحسابات الخارجي على القوائم المالية، وتابعت ما تم اتخاذه بشأنها من قبل الإدارة المختصة، ورفعت توصياتها ومرئياتها إلى مجلس الإدارة بشأن القوائم المالية قبل اعتمادها.

ثالثًا: المراجعة الداخلية وأنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

تابعت لجنة المراجعة خلال العام أعمال المراجعة الداخلية في الشركة، بما في ذلك اعتماد خطة المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، ومراجعة التقارير الصادرة عنها، ومناقشة الملاحظات الواردة فيها مع الإدارة التنفيذية والإدارات ذات العلاقة، ومتابعة ما يتم اتخاذه بشأنها من إجراءات تصحيحية. وقد ركزت اللجنة، في حدود اختصاصها، على عدد من الجوانب ذات الأهمية المرتبطة بكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية والرقابة المالية وإدارة المخاطر.

وفيما يتعلق بالتحصيل والذمم المدينة، أوصت اللجنة بتطوير آليات التحصيل ومتابعة الذمم المدينة، وتصنيف الأرصدة حسب أعمارها، مع التركيز على المديونيات ذات الأعمار المرتفعة، واتخاذ الإجراءات الرسمية والنظامية اللازمة لتحصيلها أو معالجتها وفق السياسات والمعايير ذات العلاقة. كما أكدت اللجنة أهمية الرفع لها بتقارير دورية توضح نتائج التحصيل، وحالة الأرصدة المتأخرة، والإجراءات المتخذة بشأنها، بما يسهم في تحسين التدفقات النقدية والحد من تراكم الأرصدة غير المحصلة.

كما ناقشت اللجنة الجوانب المرتبطة بكفاءة التشغيل، وأكدت أهمية رفع مستوى الرقابة على التكاليف التشغيلية، ومتابعة أداء الإدارات التشغيلية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد والأصول. وفي هذا الإطار، أوصت اللجنة بمراجعة العقود والمشاريع القائمة من حيث الربح والخسارة، وتقييم جدواها المالية والتشغيلية بصورة دورية، والعمل على معالجة العقود أو المشاريع ذات الأداء غير المجدي، سواء من خلال إعادة التفاوض على الأسعار أو الشروط التعاقدية، ، أو إيقاف المشروع أو عدم تجديده متى ما ثبت عدم جدواه، وذلك بما يسهم في الحد من الخسائر ووقف النزيف التشغيلي.

وفي جانب الحوكمة والرقابة الداخلية، أوصت اللجنة بالاستمرار في تطوير نظام الحوكمة ونظام الرقابة الداخلية في الشركة، وتحديث السياسات واللوائح الداخلية، وتوثيق إجراءات العمل، ورفع كفاءة آليات المتابعة والرقابة، بما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمال الشركة ومرحلة تطورها. كما ناقشت اللجنة بوجه عام المخاطر المرتبطة بأنشطة الشركة، بما في ذلك المخاطر التشغيلية والمالية والامتثالية، وأكدت أهمية تعزيز آليات المتابعة والرقابة، وتحديث إجراءات إدارة المخاطر، والرفع إلى اللجنة بأي ملاحظات جوهرية أو مستجدات قد تؤثر على كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية أو الالتزام بالمتطلبات النظامية.

وفيما يخص الأطراف ذات العلاقة، أكدت اللجنة أهمية رفع معاملات الأطراف ذات العلاقة إلى الجمعية العامة للمساهمين للحصول على الموافقات اللازمة.

وتؤكد اللجنة أن هذه التوصيات تأتي في إطار التحسين المستمر وتعزيز كفاءة بيئة الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر، ولا تعني بذاتها وجود قصور جوهري في الأنظمة المطبقة، ما لم يثبت خلاف ذلك من خلال التقارير أو أعمال الفحص أو المراجعة المتخصصة.

رابعًا: مراجع الحسابات الخارجي

درســـت اللجنة العروض المقدمة لخدمات المراجعة الخارجية، ورفعت توصـــيتها بشـــأن تعيين مراجع الحسابات الخارجي وتحديد أتعابه، بعد التحقق من استقلاليته وملاءمة نطاق عمله وشروط التعاقد معه.

كما أشـرفت اللجنة على أعمال مراجع الحسـابات الخارجي، وناقشـت معه خطة المراجعة ونتائج أعماله وملاحظاته على القوائم المالية، وتابعت مدى تمكينه من الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لأداء مهامه باستقلالية ومهنية وفقًا للمعايير المعتمدة في المملكة.

رأي اللجنة في مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية والرقابة المالية وإدارة المخاطر

إن إدارة الشـركة مسـؤولة عن تصـميم وتنفيذ والمحافظة على نظام رقابة داخلية فعال ومناسـب، يشـمل الرقابة المالية والتشغيلية وإدارة المخاطر والامتثال، بما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمال الشركة. ويتمثل دور لجنة المراجعة في الإشراف والمتابعة والمراجعة ضمن حدود اختصاصاتها، وذلك بالاستناد إلى ما يعرض عليها من تقارير ومعلومات، وما تجريه من مناقشـــات مع الإدارة التنفيذية والإدارة المالية والمراجع الداخلي ومراجع الحسابات الخارجي.

واســـتنادًا إلى ما عُرض على اللجنة خلال عام 2025م من تقارير ومعلومات، وما قامت به من مراجعة ومناقشة ومتابعة ضمن نطاق اختصاصها، ترى اللجنة أن أنظمة الرقابة الداخلية والرقابة المالية وإدارة المخاطر في الشركة قائمة بوجه عام، وتعمل بمستوى معقول من الكفاية والفعالية، ولم يتبين للجنة، حتى تاريخ إصدار هذا التقرير، وجود قصور جوهري من شأنه التأثير بصورة جوهرية على سلامة وعدالة القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.

أ.خالد مقبل المقبل	**م. أحمد عبدالمحسن السعدون**	**أ.محمد حسن الزهراني**
رئيس لجنة المراجعة	**عضو اللجنة**	**عضو اللجنة**